التحول الرقمي في ظل استراتيجيات الحكومة العراقية
(دراسة فقهية اقتصادية)
Digital Transformation in Light of Iraqi Government Strategies
)A Jurisprudential and Economic Study(

أ.م. د. إحسان علي عمران*
Assistant Professor Dr. Ihsan Ali Imran
الأيميل/ahsanalamry٤٢٤@gmail.com
https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٧-٢٢٧٦-٢٠٨٠

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم التحول الرقمي وحكمه وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، وتوضيح استراتيجيات الحكومة العراقية للتحول الرقمي، والصعوبات والتحديات التي واجهتها في هذه العملية. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى النتائج الآتية: التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي هو: تبني المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة استراتيجية متطورة توظف التقنيات الرقمية الحديثة وتستفيد منها بطريقة تنتج خدمات ومنتجات أكثر إبداعاً وابتكاراً وتلبيةً لاحتياجات العملاء والزبائن وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق مقاصدها. وهو عملية مشروعة بشرط ان تراعي الخصوصية الإسلامية، ولا تؤدي إلى البطالة والمفاسد، وأن يشرف عليها شرعيون متخصصون، وأن يصدر قرار التحويل من الدولة وأن توفر متطلبات ذلك. وأن الحكومة العراقية وضعت استراتيجيات التحول ومنها: أدخلت التكنولوجيا في القطاع الخاص، ومحو الأمية الرقمية، وتبسيط العمليات وأتمتتها، وبدأت بالتحول الرقمي من الناس وليس الحكومة، كما حولت الخدمات المالية والمصرفية إلى رقمية، وقد واجهة عدة صعوبات في عملية التحويل منها: ضعف البنى الرقمية التحتية، وضعف شبكة الأنترنيت، وندرة القوى العاملة الرقمية، التحديات الثقافية والاجتماعية، وتحيات الأمن السيبراني، والفساد المالي والإداري. ووضعت الدراسة عدة توصيات منها: تهيئة قوى عاملة رقمية وتدريبهم على التقنيات الجديدة، حماية عملية التحول الرقمي وبكثافة من خلال الأمن السيبراني؛ لمنع تسرب المعلومات الحكومية والشخصية، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، والعمل على اصلاح البنى التحتية والأنترنيت، وتشجيع الأفراد على التوجه نحو التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في كل جوانب الحياة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاقتصاد الإسلامي، استراتيجيات التحول الرقمي.

* ديوان الوقف السني/دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية.

المقدمة

التحول الرقمي أصبح عنصراً فاعلاً في جميع جوانب الحياة وخصوصاً الاقتصادية منها، ويتزايد تبنيه من قبل جميع الحكومات في العالم، لتحسين كفاءة وفعالية مؤسساتها ومنظماتها، مما جعل التحول الرقمي ضروري لمواجهة الأزمات.

والحكومة العراقية كغيرها من الحكومات تسعى إلى عملية التحول الرقمي بيد أنها معقدة وصعبة وتستغرق وقتاً طويلاً للتنفيذ، ومن المهم أن تستمر بالعمل في التقنيات الرقمية، ومعالجة التحديات والصعوبات التي تعترضها.

مشكلة الدراسة:

تدور حول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما مفهوم التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي؟

٢- ما حكم وضوابط التحول الرقمي في الفقه الإسلامي؟

٣- ما استراتيجيات الحكومة العراقية للتحول الرقمي؟

٤- ما الصعوبات والتحديات التي تواجه الحكومة العراقية في عملية التحول الرقمي من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات مشكلتها وكما يلي:

١- بيان مفهوم التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي.

٢- استنباط حكم وضوابط التحول الرقمي في الفقه الإسلامي.

٣- دراسة استراتيجيات الحكومة العراقية للتحول الرقمي.

٤- ما الصعوبات والتحديات التي تواجه الحكومة العراقية في عملية التحول الرقمي من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

أهمية الدراسة:

"التحول الرقمي في ظل استراتيجيات الحكومة العراقية- دراسة فقهية اقتصادية" من المواضيع بالغ الأهمية في جميع القطاعات وخصوصاً القطاع الاقتصادي؛ لأنه يتناول التحول من الطريقة التقليدية في التعاملات إلى الطريقة الرقمية وأثر ذلك في الاقتصاد الإسلامي، لأن التحول الرقمي أصبح توجهاً عالمياً متنامياً، ومحل اهتمام كافة الحكومات، إضافة إلى أن هذه الدراسة تتناول التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي خاصة أنه من المواضيع الحديثة التي تحتاج مزيد من البحث والدراسة.

دراسات سابقة حول التحوّل الرقمي في الاقتصاد الإسلامي

١. التحول الرقمي والشمول المالي الإسلامي

أجرى الباحث عبد الله محمد دراسة بعنوان *"التحول الرقمي وتأثيره على الشمول المالي في المؤسسات المالية الإسلامية"[١]*، خلُص فيها إلى أن الرقمنة ساهمت في توسيع قاعدة العملاء وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية، خاصة مع استخدام تقنيات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في **التحقق من الامتثال الشرعي.**

٢. **الاقتصاد الرقمي والرقابة الشرعية**

أكدت دراسة لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن على أهمية تحديث آليات الرقابة الشرعية لتواكب الأدوات الرقمية، خاصة مع ظهور منتجات مالية جديدة مثل "التمويل الجماعي الإسلامي" (Islamic Crowdfunding) والعملات الرقمية المتوافقة مع الشريعة[٢].

٣. **التحول الرقمي في العراق: واقع المؤسسات المالية الإسلامية**

رغم محدودية الأدبيات المتخصصة في العراق، أشارت دراسة أولية أُجريت في البنك الإسلامي العراقي إلى أن التحوّل الرقمي لا يزال في مراحله الأولى، نتيجة لغياب التشريعات الداعمة والبنية التحتية المناسبة. ودعت الدراسة إلى سنّ تشريعات وطنية تُنظّم الخدمات المالية الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة[٣].

٤. دراسة مراد بوضاية " المصارف الإسلامية الرقمية–رؤية مقاصدية".

---

[١] محمد، أ. (٢٠٢١). *التحول الرقمي وتأثيره على الشمول المالي في المؤسسات المالية الإسلامية*. مجلة الاقتصاد الإسلامي، ١٢(٣)، ٤٥–٦٧.

[٢] آل سعود، ن.، وعبيد، ر. (٢٠٢٢). *الاقتصاد الرقمي وتحديات الرقابة الشرعية: دراسة تحليلية*. مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، ٨(١)، ٣٣–٥٢.

[١] البنك الإسلامي العراقي. (٢٠٢٣). *تقرير حول التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي في العراق* (غير منشور رسميًا، متاح داخليًا).

هدفت هذه الدراسة إلى إعمال النظر المقاصدي باعتباره أداة قياس ملائمة المصارف الرقمية بطبيعتها وتحدياتها للصيرفة الإسلامية من باب مراعاة الواقع والمتوقع، وفق ما تقتضيه مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ المال(١).

٥. دراسة مها خليل شحادة " التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد"(٢).

هدفت الدراسة إلى بيان الاستراتيجية من خلال مفهوم التحول الرقمي وابعاده، وبيان دور التكنولوجيا المالية في التحول الرقمي للصيرفة الاسلامية ومدى تحقق مقاصد الشريعة وصولاً إلى التأصيل الفقهي للتحول الرقمي وبيان المفاسد والمصالح والترجيح بينها.

٦. دراسة عبد الله خالد العبد " البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية"(٣).

خلصت الدراسة الى صياغة اطار نظري لماهية التحول الرقمي في القطاع المصرفي وفق رؤية شرعية، مع ذكر التجارب الكويتية وفق موقف الاقتصاد الاسلامي.

فرضية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية مفادها (أن عملية التحول الرقمي في العراق ممكنة، لكنها معقدة وصعبة وتستغرق وقتاً طويلاً للتنفيذ).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التحول الرقمي، الاستراتيجية الاقتصادية، الاقتصاد الإسلامي.

الحدود المكانية: جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: من انطلاق منصة (ناجح) الرقمية عام ٢٠١١م الى يومنا هذا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

خطة الدراسة:

---

(٢) بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية-رؤية مقاصدية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١١، اكتوبر ٢٠١٩م، ص١١٧-١٥٠.

(٣) شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٧، ٢٠٢٢م، ص٢٧-٦٩.

(٤) المنعم، عبد الله خالد العبد، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٩، ابريل ٢٠٢٣م، ص١٦٣-٢٠٧.

تكونت هذه الدراسة من ثلاثة مباحث، فكان الأول في الإطار النظري للتحول الرقمي وضم مبحثين: الأول في مفهوم التحول الرقمي ونشأته، والثاني: في خصائص وأهداف وأهمية التحول الرقمي، أما المبحث الثاني فكان في التحول الرقمي من منظور الاقتصاد الإسلامي وشمل ثلاثة مطالب فكان الأول في دوافع التحول الرقمي، والثاني بيَن حكم التحول الرقمي، والثالث فشمل على ضوابط العمل بالتحول الرقمي، أما المبحث الثالث فكان في التحول الرقمي للحكومة العراقية من منظور الاقتصاد الإسلامي وتضمن ثلاثة مطالب، الأول منها في بيان الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي، والثاني وضح استراتيجيات العراق نحو التحول الرقمي، أما الثالث فحدد صعوبات وتحديات التحول الرقمي في العراق، ثم ختمت هذه الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري (حقيقة التحول الرقمي)

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي ونشأته.

أولاً: مفهوم التحول الرقمي.

التحول الرقمي في اللغة:

التحول: الانتقال من حال إلى حال، أو انصرف عن الشيء إلى غيره [١].

الرقمي: يقال رقمت الشيء، بينته وأعلمته بعلامة تميزه عن غيره كالكتابة ونحوها [٢].

وعليه نستطيع القول أن التحول الرقمي في اللغة العربية يعني التحول من الإجراءات التقليدية في التعاملات إلى الإجراءات التكنولوجية والتقنية (الرقمية).

التحول الرقمي في الاصطلاح الاقتصادي:

تعددت تعريفات التحول الرقمي بحسب القطاع الاقتصادي إلى عدة تعريفات كلها تدور وتؤكد أن التحول الرقمي: هو عملية دمج التكنولوجيا الرقمية مع جميع مجالات الاعمال، واندماج التقنيات التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة؛ بهدف تحسين كفاءة التشغيل، وتقليل الاخطاء، وتحسين جودة المنتجات وزيادتها، وابتكار منتجات وخدمات أفضل للعملاء [٣].

---

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت، ٢٠٩/١.

(٢) الحموي، أحمد بن محمد (ت٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت،٢٣٦/١.

(٣) هاشم، زاهر، التحول الرقمي ودوره في الابتكار والتطوير، مجلة لغة العصر، مؤسسة الاهرام لسنة ٢٠١٩م، العدد ٢٢٥، ص٤٥.

أي أن التحول الرقمي عملية مستمرة تقوم بها المؤسسات لتُلائم متطلبات أسواقها وعملائها من خلال توظيف القدرات الرقمية لابتكار نماذج عمل جديدة وخدمات ومنتجات تمزج بالأعمال الرقمية واليدوية واحتياجات الزبائن الحقيقية مع تحسين الاداء التنظيمي والكفاءة التشغيلية في نفس الوقت [١].

فالتحول الرقمي يساعد على توافر امكانيات ضخمة فعَالة وتنافسية ومستدامة عن طريق تغيير جذري في الخدمات، مع تحسين انتاجيتهم من خلال سلسلة من العمليات المتناسبة مع اعادة صياغة الاجراءات اللازمة للتنفيذ.

التحول الرقمي في اصطلاح الاقتصاد الإسلامي:

يمكن للباحث تعريف التحول الرقمي من منظور الاقتصاد الإسلامي بأنه: تبني المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة استراتيجية متطورة توظف التقنيات الرقمية الحديثة وتستفيد منها بطريقة تنتج خدمات ومنتجات أكثر إبداعاً وابتكاراً وتلبيةً لاحتياجات العملاء والزبائن وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق مقاصدها. فالتحول الرقمي نوع من أنواع التوثيق الإلكتروني، حيث تنقل الوثائق والعقود على وسيط إلكتروني.

ثانياً: الألفاظ ذات الصلة.

هناك الفاظ تستخدم في عملية التحول الرقمي، منها[٢]:

١) الرقمنة: هي المعلومات التقليدية في شكل رقمي(كود)، مما يجعل المنتجات قابلة للبرمجة والعنونة والتخزين.

٢) الرقملة: عملية فنية اجتماعية تطبق الأساليب الرقمية في المؤسسات والمنظمات عبر توظيف البنية التحتية الرقمية لأتمتة [٣]عمليات المؤسسات والمنظمات وتحسين العمليات التجارية.

مما ذكر يتبين للباحث ان مصطلح التحول الرقمي مظلة شاملة لمفهومي الرقملة والرقمنة ويعتبران من مكونات منظومة التحول الرقمي.

---

(١) سلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف، التحول الرقمي بين الضرورة والحاجة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، لسنة ٢٠١٩م، العدد١٠، المجلد٢، ص٩٤٨.

(٢) مكاوي ،محمود عبد الرحمن، معوقات التحول الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر –دراسة استكشافية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع والعشرين، جامعة عين شمس،القاهرة،مصر،٢٠١٩م، ص.٩

(٣) الأتمتة: هي استخدام الحاسوب والبرمجيات في مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية من أجل تأمين سير الأعمال والإجراءات، بشكل آلي سليم ودقيق وبأقل خطأ ممكن.(موقع ويكيبيديا، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥،الساعة ٦ مساء، على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/تشغيل:

ثالثاً: نشأة التحول الرقمي.

حدثت ثورة صناعية كبرى في أوربا وامريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، حيث استخدمت الآلات الميكانيكية والتكنولوجيا لزيادة الانتاج وتحسينه ويعد هذا التحول الصناعي الأول.

وفي القرن العشرين استخدمت الكهرباء والمحركات الكهربائية والخطوط الإنتاجية الجماعية لتحسين الإنتاج واكتشاف صناعات جديدة وهذا يعد التحول الصناعي الثاني. وفي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بدأت المؤسسات والشركات في استخدام الحواسيب الرقمية لتحسين وتطوير العمليات الإنتاجية والإدارية وكان هذا التحول الرقمي الأول، وفي الثمانينيات والتسعينيات من نفس القرن– العشرين– انتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت في الشركات والمؤسسات؛ لإدخال التحول الرقمي في جميع جوانب الإنتاج والإدارة وهذا هو التحول الرقمي الثاني[١].

أما في القرن الحادي والعشرين استخدم التحول الرقمي في تحسين العلاقة والتفاعل بين الأشخاص والأجهزة والأشياء، لأجل توفير الكثير من البيانات والذكاء الاصطناعي وتقنيات الحاسوب لتحسين الاداء الإنتاجي والوظيفي، وهذا هو التحول الرقمي الثالث.

فأصبحت التقنيات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي وتقنيات الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة والانترنت متاحة وبأسعار معقولة وسهلة الاستخدام، مما جعل التحول الرقمي أكثر تأثيراً وشموليةً وأهم التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في العالم؛ لأن هذا التحول بات ضرورياً للاستمرار في السوق التنافسية وتلبية الاحتياجات المتغيرة للأفراد وتحسن من الاداء الوظيفي والانتاجي[٢].

المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأهمية التحول الرقمي.

أولاً: خصائص التحول الرقمي.

من أهم الخصائص التي يتميز بها التحول الرقمي ما يأتي:

١- **التفاعلية:** أي يكون هناك حوار بين طرفين وليس في اتجاه احادي، ويكون الاتصال بين القائم به والمتلقي ثنائي ومتبادل.

٢- **التزامنية:** هو اختيار الوقت المناسب لعملية الاتصال بين الافراد سواء أكانوا مستقبلين أم مرسلين؛ لتحقيق التفاعل بينهما.

---

(١)غزال ابتسام، ومرغني اميرة، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، لسنة ٢٠٢٣م، ص٥-٦.

(٢)غزال ومرغني ، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، ص٦

٣- **المرونة:** حيث تخضع النظم الرقمية للتحكم من قبل برامج (سوفت وير) الحاسوبي مما ييسر الاستخدام بقدر عال[١].

٤- **تجاوز الزمان والمكان:** يتيح التحول الرقمي الاتصال عن بعد وعليه لا يفترض فيه وجود طرفي الاتصال في مكان واحد مثل الاتصال الموجه الذي يستوجب توفر عنصري المرونة والتفاعلية.

٥- **التنوع:** تطور المستحدثات الرقمية إضافة إلى ارتفاع القدرة الانتاجية والتخزينية واتاحة الاتصال كل ذلك أدى الى تنوع الاتصال، مما وفر للمتلقي خيارات لتوظيف الاتصال بما يناسب حاجاته ودوافعه للاتصال.

٦- **المشاركة والانتشار:** يساعد التحول الرقمي الأشخاص نشر رسالتهم ومشاركتها مع الأخرين[٢].

٧- **الذكاء:** الشبكات الرقمية تتسم بقدر عال من الذكاء، حيث يستطيع النظام الرقمي تصميم نظام يراقب التغيرات في اوضاع القنوات الاتصالية باستمرار ويصحح مسارها[٣].

٨- **التكامل:** شبكة الانترنت بمثابة مظلة اتصالية تجمع بين نظم الاتصال وأشكاله، والوسائل الرقمية المختلفة، والمحتوى بأنواعه، في منظومة واحدة توفر للمستخدم كثير من الخيارات من خلال توفير اساليب العرض والإتاحة والتخزين بأسلوب متكامل خلال فترة العرض على الانترنت ومواقعه المتعددة[٤].

٩- **الاستغراق في عملية الاتصال:** التحول الرقمي منخفض تكلفة الاتصال أو الاستخدام؛ لوجود البنية الأساسية للاتصال وانتشار الأجهزة الرقمية وتطور برامج المعلومات ورخص نظم الاتصال، مما شجع مستخدمي الحاسوب وبرامجه على الاستغراق في هذا البرامج للتعلم لفترات طويلة، كما ساعد تطور البرامج الخاص بالوسائل والنصوص الفائقة على طول مدة التجول بين الأفكار والمعلومات التي تتضمنها؛ لأغراض كسب المعلومات أو التسلية؛ لذلك تفوق فترة استخدام الحاسوب الوقت المستغرق للمشاهدة أو الاستماع أو القراءة، خصوصاً بعد أصبحت شبكة الانترنت مصدراً لعرض المواد الاعلامية المقدمة من وسائل الاعلام على مواقعها في شبكة الانترنت.

ومما ذكر نستنتج أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة؛ لخصائصها المتميزة وكفاءتها التي تفوق وسائل الاتصال التقليدية، لأن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واسعة الانتشار تتجاوز الحدود الجغرافية لتصل إلى أبعد نقطة في العالم عجزت وسائل

---

(١) غزال ومرغني، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، ص٦-٧.

(٢) الحمداني، بشرى حسين، الاقتصاد الرقمي، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن،٢٠١٥م، ص١٣٨.

(٣) مكاوي، حسن عماد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧م،ص١٥١.

(٤) عبد الحميد، محمد، اقتصاديات الرقمنة، عالم الكتب ، القاهرة،مصر،٢٠٠٤م،ص١١٠.

الاتصال القديمة الوصول اليها، كما أنها تكثر وتتنوع فيها المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل الشرائح البشرية، وفي أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة، فهي مصدر مهم للمعلومات سواء للحكومات أو المنظمات أو الأشخاص.

ثانياً: أهداف التحول الرقمي.

تسعى الحكومات والمنظمات إلى التحول الرقمي لتحقق جملة من الأهداف، منها [١]:

١- توفر أعداد هائلة من المعلومات على وسائط رقمية.

٢- حفظ وصيانة المعلومات الأصلية من الضياع أو التلف.

٣- تسهيل البحث في المجموعات الرقمية وإمكانية استرجاع المعلومات بوسائل وطرق عدة.

٤- تخفيض التكلفة بالنسبة للوسائل التقليدية.

٥- اتاحة معلومات مخدومة بتقنيات متطورة، كالترجمة الألية وخدمة المرجعية الرقمية.

٦- توفير المعلومات لأكبر عدد من المتعاملين والمستفيدين عبر المنصات الرقمية وارشفتها كموارد رقمية يمكن الوصول اليها عن بعد.

٧- تقليص الوقت الذي تحتاجه المعلومة من مصدرها إلى المستخدم أو المتلقي.

٨- تحديث المعلومات الرقمية باستمرار، واتاحة معلومات اصلية مرقمة.

٩- تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.

ثالثاً: أهمية التحول الرقمي:

للتحول الرقمي أهمية وفوائد عديدة على مستوى الجمهور والمؤسسات الحكومية والشركات، منها: تنظيم الكفاءة التشغيلية وتحسينها، والعناية بجودة المنتجات، وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات والمنتجات المقدمة للمستفيدين، وتوسع وانتشار الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة والوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور، إضافة إلى الأمور الآتية [٢]:

١- تسريع حركة العمل اليومية، مع مراعاة زيادة جودة وكفاءة سير العمل.

٢- سهولة ومرونة وسرعة تقديم خدمات جديدة.

---

(١) سعدي، أمنية باسم، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٩٩، ٢٠٢٤م، ص٤٧٠.

(٢) بن جامع بلال، مهري سهيلة، المكتبة الرقمية، دار بهاء الدين، قسنطينة،٢٠١١م، ص٦٢، والحارثي ٢٠٢٠م، التحول الرقمي في المملكة، على الرابط: https://attaa.live › files › webinars › files

٣- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة للمستفيدين.
٤- تطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط الدقيق للمستقبل.
٥- رفع مستويات الشفافية والحوكمة، مع التركيز على زيادة رضا وثقة المستفيدين.
٦- حفظ المعلومات بصيغة رقمية يكون أقل عرضة للتلف والضرر بالمقارنة مع الوسائط الورقية التي يمكن تعرضها لعدة أخطار.
٧- التحولات الرقمية توفر مساحات كبيرة للتخزين مثل (دي في دي) والاقراص المضغوطة التي تخزن آلاف الصفحات.
٨- يشترك الآلاف من الأشخاص في اطلاعهم على شبكات الانترنت في نفس الوقت على نفس الوثيقة والمعلومة.
٩- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام، حيث يمكن مراجعة الوثائق الرقمية في ثوان بدلاً من الساعات في النظم التقليدية، ودون تدخل بشري وتحقيق عائد مادي.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: دوافع التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي.

إن التحولات الرقمية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة وتغلغلها في الحياة الاقتصادية، تؤكد أن تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائل الرقمية ضرورة ملحة للمؤسسات والمنظمات والأفراد من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وكل ذلك يعود الى عدة دوافع منها[١]:

١- **زيادة الإنتاجية:** من خلال زيادة فاعلية التواصل بين مركز الإدارة وموظفي المكاتب والفروع؛ لأجل تسهيل وضبط وحفظ السجلات، وسرعة انجاز الوثائق وتبادلها، واستخراج الكشوف وعمل التقارير، والإسلام يدعو إلى زيادة الإنتاج ويحث عليه.

٢- **تحسين المنتجات والخدمات:** التحولات الرقمية تؤدي دوراً مهماً في تحسين المنتجات والخدمات القائمة واستحداث منتجات وخدمات جديدة لم تكن موجودة وفي مختلف المجالات المصرفية، والاتصالات، والمواصلات، والصحة، لزيادة الرفاهية للعملاء أو الزبائن وتسهيل عمل مقدم الخدمة أو المنتج، وفق ضوابط ومقاصد الشريعة الإسلامية.

٣- **السيطرة على التعقيد:** التطورات السريعة والمتلاحقة في العالم جعلته معقداً، وللتخلص من هذا التعقيد لجأت المؤسسات والمنظمات إلى المعلومات والاتصالات الجديدة؛ بسبب تنوع حاجات المجتمع وتشابك العلاقات الاجتماعية والإنسانية. والتحول الرقمي يساهم في توفير الوسائل والتقنيات المساعدة في تحليل الاوضاع المتناقضة مجتمعياً، وتذليل الصعوبات داخل وخارج المؤسسات، وهذا منهج الإسلام

(١) أبو عيشة، فضيل، الاعلام الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠م، ص٥٣.

في تيسير التعاملات فيما بين الناس والقضاء على الصعوبات والتعقيدات؛ لقوله تعالى:(يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) [١].

٤- **دراسة ما ليس متاحاً:** التغيرات في مظاهر الحياة أدت إلى تعدد المواقف والظروف التي تستوجب الدراسة، وقد يكون للتحول الرقمي دوراً كبيراً في استحضار أزمنة الماضي بالسرعة الفائقة لمتابعة تطور هذه الظواهر وقياس المستجدات عليها؛ لتخطي خطر الكوارث المتوقع حدوثها مستقبلاً. وهذا يطلق عليه في اصول الفقه الإسلامي (القياس) وهو أحد مصادر التشريع الإسلامي ونعني به: "الحاق فرع بأصل في حكم؛ لعلة جامعة بينهما، كإلحاق النبيذ بالخمر في التحريم لعلة الإسكار الموجودة فيهما"[٢]. وهذا القياس يرجع إلى التقدير والمساواة بين الأصل والفرع (الحادثة القديمة والجديدة) لإيجاد حل أو مخرج للمستجدات أو الكوارث المتوقع حدوثها.

٥- **المرونة:** تعد المرونة في المجتمعات الحديثة صفة بديلة عن التعقيد، ومحاربة للآثار السلبية الناتجة عن التغيرات السريعة المفاجئة، وضمان تكيف وتعود المؤسسات والأفراد مع المتغيرات والرغبات والطلبات المتجددة، كما انها-المرونة- تشمل الإنتاج وتقديم الخدمات واتخاذ القرارات وطرق استخدام المعلومات واستغلالها. أن الله تعالى ميَز الشريعة الإسلامية عن الشرائع الأخرى بأنها تجمع بين الثبات والمرونة، وهذا من وجوه الاعجاز وروائعه لهذا الدين وصلاحيته لكل زمان ومكان؛ لأنه جاء على أساس الخلود والبقاء إلى أن يرث الله تعالى الأرض وما عليها، وهذه المرونة في الشريعة الإسلامية لا تعني أنها قابلة للتبديل والتغيير بحيث تخرج عن مبادئها وأحكامها. ومما يدل على مرونة الإسلام تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان والعرف والمصالح؛ لأن الشريعة مبنية على تحقيق مصالح العباد في الدين والدنيا، ومن أدلة المرونة في الإسلام تحقيق المصالح العامة لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم):" لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال بكفر - لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالأرض، ولأدخلت فيها من الحجر"[٣]، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) ترك شيئاً من أجل ما هو أهم

(١) البقرة /١٨٥.

(٢) الحمد، عبد القادر شيبه، اثبات القياس في الشريعة الإسلامية والرد على منكريه، مكتبة الملك فهد، الرياض، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ، ص١٠.

(٣) مسلم، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، حديث رقم١٣٣٣، ٩٦٩/٢.

وأولى. وكذلك تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان كما في نهيه (صلى الله عليه وسلم) عن القطع في الغزو[١]، مع أنه حد من حدود الله، خشية لحوق السارق بالأعداء.

المطلب الثاني: حكم التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي.

لابد أن نذكر هنا أن باب الاجتهاد لم ولن يتوقف مادام هناك علماء متمسكون بمصادر التشريع الإسلامي، وذلك من تمام وكمال دين الله وصلاحيته لكل زمان ومكان، فحاجات الناس متعددة ومختلفة، وظروفهم متغيرة، وهذا يتطلب علماء في كل عصر ليجتهدوا ويبينوا حكم الشرع في الأحداث والمستجدات ومنها التحول الرقمي، فأي مسألة مصنفة تحت حكم شرعي واضح من الأحكام الشرعية الخمسة؛ لذلك لا يتوقف الاجتهاد بشرط تحقق ضوابطه. والتحول الرقمي في كافة القطاعات والمجالات لاسيما في القطاع الاقتصادي الإسلامي كالقطاع المالي والمصرفي يعد من القضايا المعاصرة(المستجدات)، ويكون ذلك بالابتكارات المالية واستخدام التقنيات الرقمية. ومع ذلك لم نجد من منع أو حرم عملية التحول الرقمي–على حد علمي– وأنهم تناولوا موضوع التحول الرقمي بالبحث والدراسة قاطعين بأنه من الأمور الجائزة في الاقتصاد الإسلامي[٢]، وممكن أن يستدل لهم بالأدلة الآتية[٣]:

١) قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ)) [٤]، وكل الآيات التي تأمر بالوفاء بالعقود والعهود بشرط الالتزام بمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية، سواء كانت العقود تقليدية أم الكترونية.

---

(١) أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط٢، ٢٠٠١م، رقم الحديث١٧٦٢٦، ١٦٨/٢٩.

(٢) ينظر:

١- البشير، فضل عبد الكريم، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد٩، اكتوبر ٢٠١٨م،ص٢٧-٧٩.

٢- بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية–رؤية مقاصدية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١١، اكتوبر ٢٠١٩م، ص١١٧-١٥٠.

٣- شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٧، ٢٠٢٢م، ص٢٧-٦٩.

٤- المنعم، عبد الله خالد العبد، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٩، ابريل ٢٠٢٣م، ص١٦٣-٢٠٧.

(٣) شحادة، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد، ص٤٧-٥٢.

(٤) سورة المائدة/١

٢) قوله سبحانه:((وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)) [١]، وجه الدلالة من الآية أن الله سبحانه وتعالى فصل الأمور المحرمة، أما الأمور الأخرى التي لم يفصلها فتبقى على أصل الإباحة؛ لقول النبي (صلى الله عليه وسلم):" إن أعظم المسلمين جرماً، من سأل عن شيء لم يحرم، فحرم من أجل مسألته"[٢]. فالحديث ينهي عن تحريم ما أباحه الله.

٣) قوله تعالى:((عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ))[٣]، وقوله ﷻ:((لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ))[٤]، فالآية تدل على أن الإسلام يؤمن ويؤمر بالتطور المستمر والدائم ومن لم يواكب المستجدات فهو متأخر؛ لذلك فالأمة الإسلامية يجب عليها التقدم العلمي في جميع المجالات، بل هي مطالبة بالسبق.

٤) قول النبي (صلى الله عليه وسلم): " إن الله كتب الإحسان على كل شيء"[٥]. فالحديث يأمر بالإحسان في كل شيء يقوم به الإنسان.

٥) قول النبي (صلى الله عليه وسلم): " أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز"[٦]، هذا الحديث الحديث والذي قبله يشجعان على كل عمل أو ابتكار مفيد ونافع، والتحول الرقمي يساعد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية ويقلل من التكاليف التشغيلية، وهو من الأمور المحمودة في الإسلام؛ لأنه يعد من الحكمة والرشد في جميع التعاملات مع الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

٦) قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء"[٧]، فالحديث يحث على التطور والابتكار المحمودين الذين فيهما نفع للناس، لأن المسلم سيغنم الثواب لابتكاره، واجر كل من عمل به.

٧) قول النبي (صلى الله عليه وسلم): " لا بأس بالغنى لمن اتقى"[١]، فالحديث يدل على جواز تحسين المعيشة والغنى بصورة عامة شرط عدم احتواء المعاملات على محرمات، والتحول الرقمي يزيد من ارباح المشاريع العامة والخاصة.

---

(١) سورة الأنعام/١١٩

(٢) البخاري، محمد بن اسماعيل (ت هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط٢، ١٤٢٢هـ، رقم الحديث٧٢٨٩، ٩٥/٩.

(٣) سورة العلق/٥

(٤) سورة المدثر/٣٧.

(٥) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث ١٩٥٥، ١٥٤٨/٣ .

(٦) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث٢٦٦٤، ٢٠٥٢/٤.

(٧) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث١٠١٧، ٧٠٤/٢.

٨) عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت:" كان النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا عمل عملاً أثبته"[٢]، أي أتقنه، فهذا الوصف لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعلمنا إتقان العمل في مختلف القطاعات وجميع جوانب الحياة، والتجارب اثبتت أن التحول الرقمي يؤدي إلى اتقان العمل.

٩) "الأصل في الأشياء الإباحة"[٣]، تعمل هذه القاعدة في الأمور المسكوت عنها شرعاً، ولم يرد فيها دليل على تحريمها، فالحكومة والمؤسسات العامة والخاصة لهم حق التصرف بطرق تيسر التعاملات وبما يتفق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وينفع الناس، وعليه يحكم بصحة كل تصرف لا يضر بالناس ولم يبطل بدليل شرعي قطعي، ومن الواضح أن هذه القاعدة تنطبق على التعاملات الجديدة والمستحدثة ومنها التحول الرقمي في الإجراءات والتدابير الاقتصادية المواكبة للعصر.

١٠) "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"[٤]، هذه القاعدة تضبط تصرفات الحكومة بل توجهها لتحقيق المصالح الدينية والدنيوية، وتبعدها عن المفاسد والاضرار، فلا تجوز شرعاً تصرفات الحكومة التي لا تحقق مصالح لشعبها ولا تدفع عنهم مفسدة؛ لقول النبي (صلى الله عليه وسلم):" ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم وينصح، إلا لم يدخل معهم الجنة"[٥].

المطلب الثالث: ضوابط العمل بالتحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي.

أن تبني استراتيجية التحول الرقمي يعد اتجاهاً مقبولاً ومرغوباً به في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن هذا القبول مشروط بضوابط معينة؛ حتى لا يؤدي إلى مفاسد، ومن هذه الضوابط ما يلي[٦]:

١- عند توظيف التكنولوجيا في الاقتصاد ينبغي التأكد من صلاحيتها للاقتصاد الإسلامي، ومن الأحسن تطوير تكنولوجيا ذاتية تلائم خصوصية واحتياجات الاقتصاد الإسلامي؛ لذلك يجب تخصيص مبالغ

---

(١) الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، رقم الحديث ٢١٣١، ٣/٢. وقال عنه: اسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث٧٤٦، ٥١٥/١.

(٣) الحنبلي، ابن رجب(ت٦٩٥هـ)، جامع العلوم والحكم، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٧، ٢٠٠١م، ١٦٦/٢.

(٤) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين(ت٧٤٩هـ)، المنثور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢،١٩٨٥م، ٣٠٩/١.

(٥) مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث ١٤٢، ٣/ ١٤٦٠.

(٦) المرزوقي، أحمد، التمويل الرقمي دراسة نظرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، ط٢، ٢٠١٦م، ص١٥٦-١٥٧.

مالية لابتكار منتجات داخلية وذاتية، وترك الاعتماد على الشركات الأجنبية التي لا تراعي الخصوصية الإسلامية، وتسلسل الأولويات الشرعية الواجب عند تنفيذ العمليات.

٢- ألا تؤدي عملية التحول الرقمي إلى تعطيل الموارد البشرية والاستغناء عن الأيدي العاملة، لذلك على المؤسسات الاقتصادية والمالية ألا تترك موظفيها بسبب التحول الرقمي، بل يجب تدريبهم وتغيير وظائفهم، وألا تسرحهم أنما تنمي مهاراتهم التقنية والتكنولوجية (الرقمية) التي تواكب نمط هذا العصر. فالبطالة في الإسلام مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطرة جداً، وإذا لمنجد لها العلاج الناجع تفاقم خطرها على الفرد والأسرة والمجتمع، لذلك قال فقهاؤنا (رحمهم الله):"من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى"[١].

٣- ألا يكون التحول الرقمي ذريعة أو حيلة للوصول إلى الحرام والمفاسد، فمثلاً تنصيب جهاز رقمي لاحتساب الفوائد فهذا حرام، وألا تؤدي تطبيقات التحول الرقمي إلى مخالفة نص شرعي، وهذا من باب سد الذرائع أي منع الفعل المباح الذي يوصل للحرام، وهذا أصل عظيم من باب التشريع الإسلامي.

٤- ألا يؤدي التحول الرقمي إلى التعاقد مع شركات محرمة، كما يجب أن يرافق تنصيب التقنيات والأنظمة الحديثة مراجعة دقيقة لجميع جوانبها، وعدم الاعتماد على ما تروجه تلك الشركات من مزاياها وقوة انظمتها؛ بل يجب ضبطها شرعاً من قبل الهيئات الشرعية والتأكد من سلامة المنظومة الرقمية قبل تنصيبها، وهذا يدخل ايضاً في باب سد الذرائع.

٥- أن يشرف على التحول الرقمي علماء شرعيون متخصصون؛ لذا يجب أن تأخذ المؤسسات الرقابية الإسلامية [٢] دورها في الإشراف والمتابعة للتحول الرقمي؛ لأن غيابها يؤدي إلى آثار سلبية ومخاطر شرعية في العمليات والنشاطات الاقتصادية.

٦- أن تخضع جميع عقود التحول الرقمي للتدقيق الشرعي باستمرار؛ وذلك لمتابعة انضباط خدمات ومنتجات التحول الرقمي لمنع الأرباح غير المشروعة، وضبط المنتج في حالة حدوث أي خطأ تقني أو محاسبي أو شرعي أو قانوني.

٧- أن يصدر قرار التحول الرقمي من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو ممن له السلطة في ذلك.

٨- أن توفر الحكومة كافة متطلبات التحول الرقمي من معدات ووسائل وموارد بشرية متخصصة، وبنى تحتية، وغير ذلك من متطلبات[١].

---

(١) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد(ت٥٠٢هـ)، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار السلام، القاهرة،٢٠٠٧م، ص٢٦٩.

(٢) مثل: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

٩- أن تحقق عملية التحول الرقمي مصالح ومنافع ملموسة للدولة والمؤسسات والأفراد، وتخلو من المفاسد والضرر والغرر، ولا تساعد على ذلك.

١٠- حماية عملية التحول الرقمي بكل خطواتها بالأمن السيبراني، للمحافظة على البيانات والمعلومات الشخصية والحكومية، وعدم كشفها للأعداء مما يعرض أمن الأمة للخطر.

فمتى التزمت الحكومات أو المؤسسات أو الأفراد بهذه الضوابط والشروط، أصبح التحول الرقمي مواكباً للتطور، وملبياً لحاجات المتعاملين وأصحاب المصالح، ومقبول شرعاً.

المبحث الثالث: التحول الرقمي للحكومة العراقية من منظور الاقتصاد الإسلامي

الاستراتيجية: " هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول"[٢] يعني الاستراتيجية تعكس الخطط المحددة مُسبقاً لتحقيق أهداف معينه في المدى البعيد اعتماداً على الإمكانيات المتاحة، والتخطيطات، والاجراءات الأمنية عند استعمال المصادر المتوفرة حالياً أي في المدى القصير، وسنتناول استراتيجية العراق في عملية التحول الرقمي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي:

هناك عدة أبعاد للتحول الرقمي يهدف العراق للوصول لها ومن هذه الأبعاد[٣]:

١- البعد التقني: وهو يوضح موقف الدولة من التكنولوجيا والتقنيات الجديدة، ومدى قدرتها على استخدامها بالشكل الصحيح، والدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للشركات، والمؤسسات الحكومية وطموحها المستقبلي في التكنولوجيا.

٢- البعد القيمي: أن استراتيجيات التحول الرقمي تؤثر في السلاسل القيمية للدولة، ومدى ابتعاد الأنشطة الرقمية عن الأعمال الكلاسيكية المتناظرة في كثير من الأحيان؛ لأن الانحراف عن المعتاد يهيئ فرص

---

(١) متطلبات التحول النقدي ومنها أولاً المعدات مثل: حاسبات ألية، وماسحات ضوئية، وكاميرات رقمية واجهزة حماية ونسخ احتياطي، وطابعات، وثانياً: الوسائل ومنها: القنوات الفضائية، والهواتف الذكية، والانترنيت، والمواقع والصفحات الالكترونية، والمدونات ...وغيرها.

(٢) موقع الموسوعة الحرة" ويكيبيديا، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤م، الساعة ٤.٠٠مساءً، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣) سعدي، أمنية باسم، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٩٩، ٢٠٢٤م، ص٤٧١-٤٧٢.

توسع وأثراء المنتجات والخدمات الحالية؛ لأنها مصحوبة باحتياجات أقوى تكنولوجيةً وذات مخاطر أعلى بسبب قلة الخبرة في هذا المجال الجديد.

٣- البعد الهيكلي: العمليات الجديدة غالباً ما تحتاج تغييرات هيكلية لتوفر أساس مناسب لها، وهذه التغيرات الهيكلية تشير إلى الاختلافات في الإعدادات التنظيمية للمنشآت والمؤسسات الحكومية، خصوصاً الأنشطة الرقمية داخل هياكل المؤسسات والوحدات الادارية.

٤- البعد الاقتصادي: وهو من أهم الابعاد، لأنه لا يمكن تفعيل الابعاد (التقنية، القيمية، الهيكلية) إلا بعد النظر في النواحي الاقتصادية الممثلة للجانب المالي، شاملة قدرة الدولة تمويل متطلبات التحول الرقمي، فالنواحي المالية هي المحرك الأقوى واللازم لإجراء التحول الرقمي لأي بلد.

المطلب الثاني: استراتيجيات العراق نحو التحول الرقمي.

عقد العراق مذكرة تفاهم بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع خريطة جديدة للتحول الرقمي، وتوضيح الأولويات الرئيسة التي تتمثل في مشاريع الحكومة الإلكترونية، والجانب الأساسي في هذه الاستراتيجية والأهداف الوطنية هو التحول الرقمي، الذي سيجعل النظام العام أكثر كفاءة وموثوقية، وتحسيناً في جميع القطاعات، ويحد من الممارسات الفاسدة، وتقديم خدمات ومنتجات موثوقة وسلسة، وزيادة الكفاءة والمشاركة في القطاعين العام والخاص، مما يضمن مستقبلاً مشرقاً ومزهراً للعراقيين. وفي مؤشر التحول الرقمي جاء العراق بالترتيب (١٣٧) من أصل (١٩٣) دولة لسنة(٢٠١٢م)، بينما في سنة (٢٠١٩) تراجع إلى المرتبة (١٥٥)، بينما أحتل المرتبة (١٤٣) من أصل (١٧٠) دولة في سنة(٢٠٢٠م)، وأحد الأسباب المهمة في تراجع العراق هو حصوله على درجة (صفر) في المعلومات الحكومية المفتوحة، وهي من أهم المعايير التي توضح مقدار استخدام التكنولوجيا الرقمية. وأن عدم توثيق الوزارات لنشاطاتها واهمال الاستبيانات المطلوبة للجهات الأممية واخفائها ولدت غموض لتلك الجهات عن حجم العمل الحقيقي للحكومة الإلكترونية للعراق[١].

من أجل ذلك اتبع العراق عدة استراتيجيات للتحول الرقمي، وسنشير إلى بعض هذه الاستراتيجيات دون الخوض في تفاصيلها؛ خشية الإطالة واثقال الورقة البحثية حيث سنتناول ما يخص موضوع البحث بالتفصيل، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الاستراتيجية الثقافية.

ثانياً: الاستراتيجية التكنولوجية.

ثالثاً: الاستراتيجية السياسية.

رابعاً: الاستراتيجية القانونية.

(١) ص١٣

خامساً: الاستراتيجية الاقتصادية.

وضع العراق عدة طرق واتخذ عدة خطوات وإجراءات للتحول الرقمي في اقتصاده ومن هذه الخطوات، ما يأتي:

١- التحول الرقمي في العراق أثر في القطاع الخاص وجعل نهجه مرتكز على العملاء، مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات الشركات ومنها شركة(B٢B) وخاصة الشركات التي تتخذ قرارات معتمد على البيانات، كما انتشر التحول الرقمي في قطاعات وعمليات أخرى، مما زاد من كفاءة ودقة الخدمات والمنتجات، فمثلاً تحول نظام القبول الجامعي الورقي التقليدي إلى نظام القبول في الجامعات الخاصة(PEAS)، ومن أجل تطور التحول الرقمي، من الضروري تدريب الشباب وتمكينهم من المهارات والمعرفة الرقمية لإيجاد قوى عاملة تبدع في التكنولوجيا لتقود العراق نحو التقدم التكنولوجي، وتساهم في نموه الاقتصادي، وفي هذا الجانب أكد المدير التنفيذي لصندوق العراق للتنمية بقوله: أن التحول الرقمي من أهم خطوات المرحلة القادمة، ومحوراً مهماً في التنمية المستدامة التي يسعى لها، ويطور أداء سوق العمل العراقي وهو أمر في غاية الأهمية[١]، ويلعب القطاع المالي دوراً مهماً في تحويل الخطط إلى واقع ملموس، لذلك يُستوجب وجود قطاع مالي متطور يستند على آليات عمل وتعاملات مالية متطورة، لأنه يعد عنصر جذب للجهود العالمية المتخصصة، خصوصاً أن سوق العمل في العراق واسع ويستوعب جهود داخلية(محلية) وخارجية (عالمية) كبيرة. كما أشار إلى أن التحول الرقمي يحمل إيجابيات عديدة تضمن واقع التعاملات المالية في السوق العراقية، وأن التعامل والتفاعل بين المستفيدين والدفع الإلكتروني يؤدي إلى توسع هكذا تعاملات في البلاد.

٢- محو الأمية المالية وتوسع المعرفة المالية عن طريق وزارة المالية والبنك المركزي ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المرتبطة بهذا العمل، للمساهمة في نشر الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، مما يساهم في مواجهة البطالة ودعم التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع. ففي هذا العصر- عصر الثورة الرقمية- يُعد تطوير التكنولوجيا المالية العراقية من الأولويات؛ لذلك توجب الدعم الشامل لتطوير التقنيات المالية الرقمية، أدوات هذا الدعم هي إنشاء وتنفيذ الابتكارات المالية الرقمية، وتشجيع الشركات الرقمية الناشئة، ودعم الشركات المنفذة للتقنيات المالية الرقمية، وإنشاء سوق رقمية [٢].

فاستخدام التقنيات الرقمية وتطويرها يؤدي إلى خفض التكاليف، وزيادة الربحية، والتكيف مع متطلبات السوق بشكل أفضل، ومن المتوقع من خلال تسريع التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي التي ستستخدم

---

(١) محمد ميسر فتحي واخرون) المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ط١، شركة هاتريك للنشر، اربيل، ٢٠٢٤، ص ٣٨-٤٠.

(٢) أحمد حسين بتال الاقتصاد الرقمي وتحديات تطور تكنولوجيا المال في العراق، مصدر سبق ذكره.

إلى جانب البيانات العديدة، يمكن التنبؤ بتفضيلات المستهلك، وتحسين كفاءة الشركات المالية التقليدية والرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني.

٣- زيادة الكفاءة والإنتاجية وفرص العمل، من أهم الفوائد الرئيسية للتحول الرقمي هو القدرة على تبسيط العمليات وأتمتتها، فاعتماد العراق على التكنولوجيات الرقمية واستثماره فيها جعلت له القدرة على تحقيق فوائد عديدة منها: تحسين الكفاءة والإنتاجية الحكومية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الرقمية كتحليل البيانات والأتمتة، وتعزيز الخدمات العامة المقدمة، وزيادة الشفافية والمسائلة، ومن الممكن متابعة هذا الأمر في وزارة الداخلية عندما أصدرت البطاقة الموحدة ووزارة التجارة عندما اصدرت البطاقة التموينية[١]، حيث استطاعت الحكومة العراقية من تقليل الوقت، والموارد المستخدمة لإتمام الخدمات والمنتجات، مما يوفر التكاليف واستخدام اكثر لفعالية الموارد.

٤- وضع الضوابط المناسبة وتحرير الاقتصاد، وأن نستعرض التجارب لندعم واقع النظم الإلكترونية، وأن يبدأ التحول الرقمي من الناس وليس من الحكومة[٢].

٥- يواصل العراق التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية[٣]، وذلك بعد مرور شهرين من تطبيق اصلاحات مالية تجاوباً مع طلبات البنك الفيدرالي الأمريكي، ليحد من تهريب الدولار من العراق إلى سوريا وإيران، ومن أبرز هذه الطلبات فرض منصة الكترونية في البنك المركزي العراقي تسمح للأمريكان مراقبة حركة تحويل الأموال بالدولار (العملة الصعبة)، وحظر بنوك وشركات مختلفة من التعامل بها.

وصممت الحكومة العراقية على تنفيذ الإصلاح، وخطط الشمول المالي ورقمنة التعاملات المصرفية وتطورها تلبية للمعايير العالمية والمواصفات الدولية، مؤكدة أن خطواتها ستسهل التعاملات المالية على المواطنين ، وتختصر الوقت وتعزز القانون من خلال تنفيذ الضوابط لمكافحة غسيل الأموال، وأبدت شركة "فيزا" دعمها الشامل لخطة الحكومة العراقية من خلال نشر أماكن البيع بالبطاقات الإلكترونية (POS)، وإجراءات البنك المركزي العراقي، وبرنامج الدولة الداعي إلى زيادة المرونة في التعاملات الاقتصادية، والرفع من الكفاءة والالتزام القانوني، وتنظيم السوق، وزيادة التحصيل الإلكتروني، كل هذه الإجراءات دعماً لتوجهات الحكومة وقراراتها في تفعيل الدفع الإلكتروني من خلال استخدام التقنيات

---

(١) الزهيري طلال ناظم، مبادرات الحوكمة الالكترونية في العراق وعوامل نجاحها، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد ٥، العدد ١، كلية العلوم الاقتصادية التجارية الجزائر، اذار / مارس ٢٠٢٣، ص ٢٥-٢٨

(٢) مروان سالم علي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير، ط١، دار المعتز للنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٩٨.

(٣) حسب قول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني عند مقابلة وفد من مؤسسة "فيزا" العالمية المصدرة لبطاقات الدفع الإلكتروني في ٢٠٢٣/٢/٢٨م.

التكنولوجية التي تقدمها الشركة، إضافة إلى تحسين التعليمات واللوائح الخاصة بالخدمات المالية الرقمية[١].

المطلب الثالث: تحديات وصعوبات التحول الرقمي في العراق.

يواجه العراق عدة تحديات وصعوبات في رحلته نحو التحول الرقمي، ومنها[٢]:

١- ضعف البنية التحتية الرقمية واستخدام التكنولوجيا المالية، وقلة الكادر المتخصص في إدارة نظام الكتروني حكومي ناجح في العراق(ندرة القوى العاملة المؤهلة رقمياً)، على الرغم من أن نسبة مستخدمي الهاتف النقال بلغت أكثر من (٩٦%) أما مستخدمي الانترنت(٥٠%) من إجمالي السكان، لكن لازال استخدام التكنولوجيا المالية ضئيلاً ومحدوداً بالنسبة لمستخدمي الهاتف النقال، ففي عام (٢٠١٨م) بلغ حجم التحويلات المالية من خلال الهاتف النقال(٤٠٠مليون دينار عراقي) وهو مبلغ ضئيل، يوضح ضعف السياسات الحكومية في توفير البُنى التحتية، لتعزيز التكنولوجيا المالية.

٢- فقدان شبكة اتصالات تغطية العراق ككل، مع وجود تفاوت كبير في وصول التكنولوجيا بين الريف والمدينة، والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن الممكن أن تُنشأ هذه الفجوة الرقمية حواجز أمام استخدام واعتماد التقنيات الرقمية مما يصعب من ايصال خدمات المؤسسات لباقي شرائح المجتمع.

٣- تدني قدرات مستخدمي الانترنت ومهارات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات (ارتفاع نسبة الأمية الرقمية)، مع ذلك يحتاج الشعب العراقي لبرامج معينة قد تستمر لفترات زمنية طويلة، خصوصاً أن العراق هو من المستهلكين لكل شيء وغير مصدر، فضلاً عن عدم ثقة المواطنين بالوسائل الحديثة فعزفوا عن اللجوء الى الحوكمة الرقمية.

٤- جاء العراق في المرتبة (١٣٧) من ضمن (١٩٣) دولة، من حيث دوره في تطوير الحكومة الإلكترونية الذي أشرته الأمم المتحدة، والذي يبنى على ثلاثة مؤشرات هي: رأس المال البشري، البنية التحتية للاتصالات، خدمة الانترنت. إضافة الى تخلف مؤسسات الدولة فلا فائدة ولا جدوى من التحول الرقمي في ظل التخلف الذي تشهده مؤسسات الدولة.

٥- الأمن السيبراني والمحافظة على الخصوصية العامة والخاصة للبيانات الحكومية، فالتحول الرقمي في العراق يتأثر بالمخاوف الأمنية مع ازدياد الإرهاب الإلكتروني (الهجمات السيبرانية) ، ومن مسؤولية السلطات الرسمية عند التحول الرقمي ضمان حفظ بيانات الدولة وحمايتها وضمان الأمن القومي

---

(١) وكالة الأنباء الرسمية (واع) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨م.

(٢) حميد، نغم، وقاسم، أديب، تقويم أداء الحكومة الإلكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، مجلد ١٢، العدد٣٧، ٢٠٢٠م، ص٥٧٩.

العراقي؛ لذلك اعلنت الحكومة العراقية عن مشروع تجريبي لصد الهجمات السيبرانية، باعتبار هـ اللبنة الأولى لبناء خط دفاع افتراضي قادر على صد الهجمات الموجهة ضد المنظومة الرقمية.

٦- النظام البيروقراطي[١] المطبق حالياً والنظام القانوني القديم يقفان بالضد من التحول الرقمي، كما أن العراق لايزال يعتمد على قوانين غير ملائمة للعالم التقني المعاصرة، بل الأدهى من ذلك أن النظام الحكومي لم يشرع قانون يهتم بتطبيق التحول الرقمي في العراق، على العكس من الوضع الراهن الذي يحتاج إلى تشريعات جديدة تهتم بمكافحة جرائم تقنية المعلومات وضمان حماية البيانات الشخصية.

٧- التحديات الثقافية والاجتماعية: التي تواجه الحكومة العراقية في تعزيز الثقة بين المواطنين والخدمات الإلكترونية (الرقمية) فضلاً عن تعزيز الوعي بمنافع التكنولوجيا وتطورها لترغيب المواطنين وتشجيعهم نحو استخدامها.

٨- ضعف الموارد المادية: تحتاج عملية التحول الرقمي إلى إمكانيات مادية كبيرة لشراء التقنيات التكنولوجية، والعراق لديه امكانيات مادية هائلة لكن لا يتم توظيفها بالشكل الصحيح؛ بسبب الفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى كثير من الأزمات ومنها إعاقة عملية التحول الرقمي.

الخاتمة

أولاً: النتائج. بعد التحليل توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي هو: تبني المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة استراتيجية متطورة توظف التقنيات الرقمية الحديثة وتستفيد منها بطريقة تنتج خدمات ومنتجات أكثر إبداعاً وابتكاراً وتلبيةً لاحتياجات العملاء والزبائن وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق مقاصدها.

٢- حكم التحول الرقمي هو الجواز بشرط: أن تراعي الخصوصية الإسلامية، ولا تؤدي إلى البطالة او المفاسد الأخرى بل إلى المصالح، وان يشرف عليها علماء شرعيون متخصصون وتخضع عقودها للتدقيق الشرعي باستمرار، وأن يصدر قرار التحويل من السلطات، وأن توفر الدولة متطلبات ذلك.

(١) البيروقراطي: نوعاً من أنواع التنظيم الذي يخضع فيه العاملين للقوانين والقواعد المكتوبة، معتمداً على عدة مبادئ أهمها تحديد المسؤوليات، وتوزيع الاختصاصات، وتسلسل السلطات، من أجل تحسين فاعلية المؤسسة أو المنظمة، وزيادة قدرتها الإنتاجية.(رفيق، سليمان، البيروقراطية الإدارية والآليات القانونية لمكافحتها، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،الجزائر، لعام ٢٠١٧م، ص٤).

٣- وضعت الحكومة العراقية استراتيجيات اقتصادية في عملية التحول الرقمي منها: أدخال التحول الرقمي في القطاع الخاص، ومحو الأمية المالية واستخدام التقنيات الرقمية، وتبسيط العمليات وأتمتتها، يبدأ التحول الرقمي من الناس وليس من الحكومة، تحويل الخدمات المالية والمصرفية إلى الرقمية.

٤- واجهة الحكومة العراقية في عملية التحول الرقمي عدة صعوبات منها: ضعف البنى الرقمية التحتية، وضعف شبكة الأنترنيت، وندرة القوى العاملة الرقمية، التحديات الثقافية والاجتماعية، وتحيات الأمن السيبراني، والفساد المالي والإداري.

ثانياً: التوصيات. وفي الختام توصي الدراسة بما يلي:

١- تهيئة قوى عاملة رقمية وتدريبهم على التقنيات الجديدة.

٢- حماية عملية التحول الرقمي وبكثافة من خلال الأمن السيبراني؛ لمنع تسرب المعلومات الحكومية والشخصية.

٣- القضاء على الفساد الإداري والمالي.

٤- العمل على اصلاح البنى التحتية والأنترنيت.

٥- تشجيع الأفراد على التوجه نحو التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في كل جوانب الحياة.

المصادر

١- أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢- البخاري، محمد بن اسماعيل (ت هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة،

٣- بن جامع بلال، مهري سهيلة، المكتبة الرقمية، دار بهاء الدين، قسنطينة،٢٠١١م.

٤- البشير، فضل عبد الكريم، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد٩، اكتوبر ٢٠١٨م.

٥- بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية-رؤية مقاصدية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١١، اكتوبر ٢٠١٩م، ص١١٧-١٥٠.

٦- الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

٧- الحمد، عبد القادر شيبه، اثبات القياس في الشريعة الإسلامية والرد على منكريه، مكتبة الملك فهد، الرياض، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ.

٨- الحنبلي، ابن رجب(ت٦٩٥هـ)، جامع العلوم والحكم، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ٢٠٠١م.

٩- الحمداني، بشرى حسين، الاقتصاد الرقمي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.
١٠- الحموي، أحمد بن محمد (ت٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية،
١١- حميد، نغم، وقاسم، أديب، تقويم أداء الحكومة الإلكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، مجلد ١٢، العدد٣٧، ٢٠٢٠م.
١٢- الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار السلام، القاهرة ،٢٠٠٧م.
١٣- رفيق، سليمان، البيروقراطية الإدارية والآليات القانونية لمكافحتها، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، لعام ٢٠١٧م.
١٤- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين(ت٧٩٤هـ)، المنثور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية،
١٥- الزهيري طلال ناظم، مبادرات الحوكمة الالكترونية في العراق وعوامل نجاحها، مجلة كلية العلوم الاقتصادية التجارية الجزائر، المجلد ٥، العدد ١، اذار / مارس ٢٠٢٣م.
١٦- سعدي، أمنية باسم، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية،
١٧- سلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف، التحول الرقمي بين الضرورة والحاجة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، لسنة ٢٠١٩م، العدد١٠، المجلد٢.
١٨- شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٧، ٢٠٢٢م.
١٩- عبد الحميد، محمد، اقتصاديات الرقمنة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
٢٠- أبو عيشة، فضيل، الاعلام الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠م.
٢١- غزال ابتسام، ومرغني اميرة، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، لسنة ٢٠٢٣م.
٢٢ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت.
٢٣- محمد ميسر فتحي واخرون، المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ط١، شركة هاتريك للنشر، اربيل، ٢٠٢٤م.
٢٤- المرزوقي، أحمد، التمويل الرقمي دراسة نظرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، ط٢، ٢٠١٦م.
٢٥- مروان سالم علي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير، ط١، دار المعتز للنشر، عمان، ٢٠٢٠م.
٢٦- مسلم، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٢٧- مكاوي، حسن عماد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
٢٨- مكاوي، محمود عبد الرحمن، معوقات التحول الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر-دراسة استكشافية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع والعشرين، جامعة عين شمس، القاهرة
٢٩- المنعم، عبد الله خالد العبد، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٩، ابريل ٢٠٢٣م.
٣٠- هاشم، زاهر، التحول الرقمي ودوره في الابتكار والتطوير، مجلة لغة العصر، مؤسسة الاهرام،
٣١- محمد، أ. (٢٠٢١). *التحول الرقمي وتأثيره على الشمول المالي في المؤسسات المالية الإسلامية*. مجلة الاقتصاد الإسلامي، ١٢(٣)، ٤٥-٦٧.
٣٢- آل سعود، ن.، وعبيد، ر. (٢٠٢٢). *الاقتصاد الرقمي وتحديات الرقابة الشرعية: دراسة تحليلية*. مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، ٨(١)، ٣٣-٥٢.
٣٣- البنك الإسلامي العراقي. (٢٠٢٣). *تقرير حول التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي في العراق* (غير منشور رسميًا، متاح داخليًا).
٣٤ بوضاية، مراد، المصارف الإسلامية الرقمية-رؤية مقاصدية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١١، اكتوبر ٢٠١٩م، ص١١٧-١٥٠.
٣٥- شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٧، ٢٠٢٢م، ص٢٧
٣٦ المنعم، عبد الله خالد العبد، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر،العدد١٩، ابريل ٢٠٢٣م، ص١٦٣-٢٠٧.

شبكة المعلومات (الانترنيت):

١- وكالة الأنباء الرسمية (واع) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨م.
٢- بتال، أحمد حسين، الاقتصاد الرقمي وتحديات تطور تكنولوجيا المال في العراق، منشور على الرابط:
https://www.uoanbar.edu.iq/RAECollege/News_Details.php?ID
٣- موقع ويكيبيديا، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، الساعة ٦ مساء، https://ar.wikipedia.org/wiki/